كلمة جامعة الدول العربية في الاجتماع رفيع المستوى لمؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية (بانكوك 18-25 أبريل 2005)

سيدي الرئيس
أصحاب المعالي والسعادة
السيدات والسادة .

يطيب لي في البداية أن أتقدم باسم معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية بأحر التهنئة إليكم سيدي الرئيس وبخالص الشكر والتقدير إلى مملكة تايلاند على كرم الضيافة وعلى حسن التنظيم لهذا المؤتمر .

سيدي الرئيس .

تشارك جامعة الدول العربية في هذا المؤتمر الهام انطلاقا من حرصها على الانخراط الإيجابي في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي والإقليمي لمكافحة الجريمة بكل أشكالها بشكل فعال ، وفي مقدمتها الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد والإرهاب والتي تتزايد خطورتها نتيجة للعولمة والتقدم الهائل الذي تشهده تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و للروابط القائمة بين هذه الأشكال من الجرائم ، وفي هذا الإطار ، شاركت الجامعة العربية بفاعلية ونشاط في العديد من المؤتمرات والندوات وورش العمل الإقليمية والدولية كما استضافت عددا من الاجتماعات والندوات آخرها الندوة الإقليمية العربية حول مكافحة الإرهاب خلال شهر فبراير الماضي بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة و بمشاركة خبراء ومسؤولين رفيعي المستوى من الأمم المتحدة ومنظمات إقليمية في مقدمتهم المدير التنفيذي للجنة مكافحة الإرهاب المشكلة بقرار مجلس الأمن 1373 (2001) ،وأود في هذا الصدد الإشادة بالنتائج التي تمخضت عنها هذه الندوة ، وكذلك التوصيات الهامة الصادرة عن المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي انعقد مؤخرا في الرياض ، كما أود التنويه إلى الأهمية الكبيرة التي يكتسيها المؤتمر العالمي الثاني للنواب العامين والمدعين العامين ووزراء العدل المقرر عقده في قطر في دعم جهود الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية .

سيدي الرئيس

إن جامعة الدول العربية تضع مكافحة الإرهاب والأنماط الأخرى للجريمة المنظمة على رأس أولوياتها ، وقد اتخذت في هذا الإطار عدة مبادرات وإجراءات ، وتتابع من خلال مجلسي وزراء العدل والداخلية العرب وفريق الخبراء العرب المعني بمكافحة الإرهاب ونقطة الاتصال مع لجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الجهود الحثيثة التي تبذلها الدول العربية الأعضاء في هذا المجال ، وهي في هذا الإطار تؤمن بأن التعاون الإقليمي والدولي ركيزتان أساسيتان في

جهود المجتمع الدولي لمكافحة الجريمة ، ومن هذا المنطلق ، فإن الدول العربية تدرك أن الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الموقعة سنة 1998 ، والتي حققت وتحقق من خلالها إنجازات هامة في مجال مكافحة الإرهاب ، ليست بديلا عن الصكوك الدولية الاثنى عشر لمكافحة الإرهاب ، بل معززة ومكملة لها ، وقد حثت جامعة الدول العربية الدول العربية الأعضاء على التصديق او الانضمام إلى هذه الصكوك ، والعمل على تنفيذها على الصعيد الوطني وخاصة من خلال ملاءمة تشريعاتها الوطنية مع أحكامها ، وكذلك الشأن بالنسبة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، وقد حققت الدول العربية تقدما ملموسا في هذا الإطار ، وهي تحرص على تعزيز التعاون والتشاور وتلمس المساعدة الفنية اللازمة من الجهات المانحة و من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والذي نثمن عاليا جهوده في هذا المجال و التعاون المثمر القائم بينه وبين جامعة الدول العربية وكذلك التعاون القائم مع لجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ، كما عملت الجامعة العربية على إصدار عدد من القوانين النموذجية في مجال مكافحة الإرهاب وغسل الأموال والفساد وقانون نموذجي لتسليم المجرمين كما تم إعداد مشروع قانون عربي نموذجي للتعاون الجنائي الدولي واتفاقية عربية لمكافحة الفساد ومشروع اتفاقية عربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود العربية .

سيدي الرئيس

لقد حقق المجتمع الدولي خطوة هامة باعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقمع الإرهاب النووي ، غير أننا نتطلع إلى بذل المزيد من الجهود للإسراع باعتماد مشروع اتفاقية الأمم المتحدة الشاملة بشأن الإرهاب تتضمن تعريفا متفقا عليه للإرهاب يميز بين الإرهاب والحق المشروع للشعوب في مقاومة الاحتلال الأجنبي مع الأخذ في الاعتبار أن استهداف المدنيين الأبرياء لا تقره الشرائع السماوية ولا المعاهدات الدولية ، ولا شك أن عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لمواجهة ظاهرة الإرهاب يكتسي أهمية كبيرة في تعزيز الجهود الدولية في هذا المجال كما ندعو من هذا المنبر إلى رفض ربط الإرهاب بأي دين أو ثقافة والعمل على معالجة جذور الإرهاب والجريمة المنظمة وأسبابهما وخاصة الفقر و التهميش والاحتلال ، وذلك في إطار إستراتيجية شاملة للوقاية من هذه الظواهر الإجرامية ومكافحتها مع ضرورة مراعاة حقوق الإنسان عند التصدي للجريمة بكل أشكالها .

سيدي الرئيس

إن جامعة الدول العربية تولي كذلك أهمية كبيرة لتطوير وتحديث أجهزة العدالة وفي هذا الإطار تم اعتماد قانون عربي نموذجي للأحداث وآخر لتنظيم السجون إضافة إلى تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان ، واعتماد ميثاق للطفل العربي وهذه الصكوك تأخذ بالمعايير الدولية خاصة في مجال قضاء الأحداث ومعاملة السجناء وقواعد المحاكمة العادلة .

شكرا على حسن استماعكم والسلام عليكم ورحمة الله